تبع الرا للتنوين نحو نرجس ومنكا تبع الرای للالف نحو مهند وروشنها ان يوجد
كلمة زايدة على الثلاثي خالية من حروف الزيادة وجمعت كما مفعل واما
خلو عسجد منها وهو لحمى فشاذ هكذا ذكروا هذا التقييد وليس بصحيح
فان نحو يعقوب وداود خالية عنها وهي زايدة على الثلاثي ٥

النوع السابع

العلمية ووزن الفعل واعلم ان الاوزان
على اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كمعى وضلع وصرد وبهل
وفلس وفعال وحلا والحماس احمر والرتكى ما عدا فعلا والشبه به لا تؤنث
والثاني ان يكون مشتركا بين الاسم والفعل من غير ترجيح لاحدهما على
الآخر نحو ضرب وعلم وطرف ودحرج وضارب وصارب بلم احاليا من الضمير
لانه سمي به اسم الفاعل وهذا القسم لا تؤثر التسمية به والا عند عيسى بن عمر
حجته السماع والقياس اما السماع فقول الشاعر اما الرحلا
وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني واما القياس فان الفعل
ثقيل فطلق التسمية بالفعل كاثقبه في منع الصرف بدليل تحمل الوقاية فحجة
الجمهور ان رتبة الفعل انما تؤثر اذا كانت راجحة على رتبة الاسم واذا عدم الرجحان
فرتبة الاسم لا تؤثر فكذلك ما شاركه في الرتبة من غير رجحان ودليله من
السماع ان العرب صرفت لعسبا اسم رجل وهو فعال ماض من عسب اذا قارب
الخطا وجواب البيت من وجهين احدهما انه مسمى الجملة فلذلك حكي والثاني
ان الجملة صفة موصوف محذوف اي رجلا جلا والقسم الثاني مختص
بالفعل وذلك نحو ضرب وصوب واطلق واجر واحمار واستخرج وانطلق
واحشوشن واحرنجم واحرنبى واحرجم والاعتداد بما فعل ودول لشذوذها
والقسم الرابع ما في اوله احدى الزوائد الاربع نحو احمد واعصر
ويزيد ويقول وحكم هذا القسم حكم القسم المختص بالمنع من الصرف وان وجد
في الاسماء ما هي في اوله كاسماء ويزيد ويعمل وتجر وانما كانت التسمية بهذين

القسمين مؤثرة لان حروف المضارعة وضعت للدلالة على معان مختصة
بالفعل وهي الدلالة على من نسب اليه الفعل ولا تدل على معنى في الاسماء واما
دلالة همزة افعل التفضيل وما شاكلها من الصفات على معنى فالاجل
الاشتقاق من الفعل وكذلك باقي صيغ الفعل بدل على معان مختصة
بالفعل من المطاوعة والمكنة والتعدية فاذا انضم الى هذه الصيغ العلمية
لم تصرف للعلمية ووزن الفعل ويجعل وزن الاسم المساوي له في حكم
الجمع لعدم دلالة الحروف في اوله على المعنى التي تدل عليه في الافعال
ومنهم من قال انما الحق القسم الرابع بالمختص لعلته في الفعل
لان الاكثر عندهم جرى مجرى الجمع والدليل على علبته في الفعل من وجهين
احدهما ان كل فعل لا يشبع غالبا من حروف المضارعة وليس كذلك
الاسماء والثاني ان كل حرف من هذه الاربعة له معنى وانما ليتد
حيث يوجد معناه وهو في الفعل فنبت بالقياس من هذين الوجهين ان
الفعل منطقة الكرم دون الاسم واندفع اشكال من قال بان معرفة العلة
يتوقف على معرفة جميع لغة العرب لينظر في الغالب بعد الاحاطة بها
وذلك غير ممكن لان الرجوع الى الضابط الفاشي يغني عن ذلك والعالم تقدح
دخول الباء في يعمل في التسمية به كما قدح في الوصف به لانه يحمى بالتسمية
عن قبول الباء كما ان خلاف الوصف لان الكلمة اذا نقلت وسميت
لا يلزم حكم المنقول عنه مرادا واذا لم يكن مرادا كان وزن الفعل مستعملا
لعدم ارادة الا بعد التشبيه المخرجه له عن شبه الفعل وفعل بتشديد
العين مختص بالفعل ولم يجيء في الاسماء على وزنه سوى اربعة فاما ثلثة منها
فاعلام منقولة من الفعل وهي بدر وعمر وقثم وواحد منها الحمى بزنته
الفعل وهو سلم وبدر اسم موضع قال الشاعر
الله اسقى ماء عرفت مكانها عراباء ومكلوما وبدرا والعوا وعرام موضع